العنوان:	السياسة الخارجية الأمريكية: المفاهيم والدلالات
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	حاج، ميلود عامر
المجلد/العدد:	ع155
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	شتاء
الصفحات:	183 - 205
رقم MD:	801230
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الخارجية، الصراع الدولي، الجغرافيا السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/801230

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية الأميركية: المفاهيم والدلالات

ميلود عامر حاج *

يدخل العالم في دوامة من الصراع مع نفسه من أجل الوصول إلى نظام يحكم تحولاته ورهاناته بناءً على ما أسفر عليه من نتائج وخيمة نسبياً. هذا الوضع يعد من أولى إفرازات الحرب الباردة والتي يأخذ فيها الإرهاب العالمي أحد أبعاده، الأمر الذي عطّل إلى حد ما من الأمن القومي والعالمي على حد سواء. كما لا يقل موضوعنا بالأهمية بمكان من الزاوية العلمية والمفاهيمية والمناهجية في العلاقات الدولية باعتباره يحاول التركيز على محددات السياسة الخارجية الأميركية والتي تضطلع من ورائها بهدف إرساء لمعالم نظام عالمي جديد تحاول بموجبه إدارة واشنطن السيطرة على العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين.

إن دخول الولايات المتحدة الأميركية صرح الريادة العالمية عن طريق الهيمنة خاصة بعد إسقاط المنظومة الشيوعية، بحيث ارتأت الليبرالية الجديدة تبني وجود عريض يضمن لها هذه السيطرة بواسطة القوة. فالواقعية تؤمن بمبدأ القوة من أجل فرض الهيمنة على باقي العالم وبدونها لا معنى للسياسة الدولية من منظور الواقعيين. إلا أن الواقعية ترى في مغازلة القوة إذن مبدأ السيطرة. علما بأن التسلح والتصنيع العسكري أو بما يصطلح عنه بالاقتصاد الحربي كثيراً ما يضمن بناء السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. لماذا القوة إذن؟ كما تعتبر القوة رديفة الدول العظمى التي تحكم قبضتها قانونياً ودستورياً واقتصادياً على مجتمعاتها، الأمر الذي يعطيها شيء من الاندفاع والانجاز في سياستها الخارجية. ولماذا الولايات المتحدة الأميركية بالذات؟ كونها أقوى دولة اقتصادياً ودبلوماسياً وثقافياً وعسكرياً في العالم دون أن تضاهيها قوة مماثلة لها. إلا أن اللجوء إلى القوة هو امتداد للهيمنة تجاه تفعيل لسياسة ما خاصة بين الدول وفي علاقاتها فيما بينها أو ضد خصومها. فالواقعية تؤمن بالقوة وبالقوة وحدها بحيث يمكنها تحديد لسياستها التي ترى فيها ملاذ لتحقيق مصالحها وطموحها ما يعزز من قواها. ومن الأهمية بمكان أن الدول الصناعية على رأسها الولايات المتحدة الأميركية تسعى باللجوء

(*) أستاذ محاضر بجامعة الجزائر ٣.

عن طريق القوية باعتبارها دينامية تدفعها إلى الأمام مقابل الوصول إلى غاياتها ورغباتها، مما جعل العالم يخضع إلى نفس القوة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأميركية.

وبالتالي يمكننا صياغة الإشكالية التالية في هذه الورقة البحثية حول ما هي طبيعة هذه المحددات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأميركية التي تطمح من ورائها الهيمنة على العالم؟ إلى أي مدى تلجأ الولايات المتحدة الأميركية تحت طابع العنف السياسي في الإطاحة بالأنظمة السياسية وإسقاط دول بكاملها؟.

كما تسعى كل الدول تقريباً إلى بناء سياسة خارجية لها وفقاً لما تقوم به عبر إقليمها من خلال السياسة الوطنية. ولعل كل دولة تضطلع بهذا المنحى في إطار سياستها الخارجية من أجل الدفاع عن مصالحها سواءً كانت دبلوماسية أو تجارية أو ثقافية من أجل تحقيق أكثر من الفوائد والمنافع. إلا أن مفهوم السياسة الخارجية للدول يتأثر بعوامل وفواعل متماسكة أحيانا، ومتناقضة أحيانا أخرى. لكن من الذي يُهندس للسياسة الخارجية؟ الدولة أم وزارة الخارجية؟ اللوبيات أم جماعات الضغط؟ هذه القوى يمكنها أن تعمل مجتمعة أو متنافسة على تحقيق غايات ومنافع بحسب قوة كل دولة جهة، نافذة ومأثرة على ساحة السياسة الخارجية للدول من جهة أخرى. علما أن أكبر سياسة خارجية في العالم هي تلك التي تقوم بها إدارة واشنطن في ضبط لحركية العالم عبر النظام العالمي الجديد. ومن هنا يكتسي موضوعنا طابع المحددات وحدود السياسة الخارجية الأميركية والتي تتضارب حولها الأقوال والكتابات بحكم أنها محطة نظر العالم بأسره على ما يجري بداخلها، وإذا تدخلت فإن كل العالم يتابع نتائج ذلك التدخل. فالسياسة الخارجية هي إذن الوجه الآخر للسياسة الداخلية لكل دولة ما؛ إلا أن كلاهما يفسران طبيعة النظام السياسي وتوجهاته الإيديولوجية والفكرية والعقائدية المؤثرة على الدولة كمؤسسة تقوم بهندسة السياسات سواء كانت داخلية أو خارجية وفقاً لطبيعة كل دولة يقول توكفيل في مذكراته "ليس لدى الدول الديموقراطية في العادة سوى أفكار مشوشة أو خاطئة عن شؤونها الخارجية... وغالباً ما تعالج المسائل الخارجية من خلال منطق الداخل وأسبابه(١).

أولاً: المقاربة النظرية العامة للموضوع

الكل متوقف على السياسة وثقافتها السائدة عند سلطة أصحاب اتخاذ القرار والتي تتشكل في صيغة قوى وكتل ونخب من أجل هندسة السياسات سواء كانت داخلية أو خارجية. موضوعنا يحاول دراسة حدود السياسة الخارجية الأميركية في إطارها العام كونها تقوم على الواقعية والواقعية الجديدة وما يتفرع عنهما من مدارس وتيارات متكاملة أحياناً، ومتقاطعة أحياناً أخرى. لكن هذا الصراع الإيديولوجي والمذهبي والعقائدي نراه

(١) Souvenirs d'Alexis de Tocqueville, (Paris, Gallimard, 1942),. p. 225.

متأججاً بين الجمهوريين والديموقراطيين في غياب سياسة وسطية تقوم على توازن هذين الاتجاهين المتصارعين بهدف حماية العالم وحفظ سلمه واستقراره، وخاصة دول الجنوب ومنه العالم العربي تحديداً لأن انعكاسات هذا الصراع تقوم خارجياً على الاهتزازات والاختراقات من زاوية نظر جيواستراتيجية لها.

ولعل السياسة الخارجية الأميركية ما دامت مسؤولة عن ذلك فإنها تقوم على تغطية ذلك باسم النظام العالمي الجديد المتزامن أحياناً بمجيء الديمقراطيين، وأحياناً أخرى بغياب الجمهوريين كرمز للعنف السياسي المقنن والمنظم في العلاقات الدولية من خلال ما يقومون به هؤلاء وما يحاولون تصحيحه أولئك. ولنأخذ مثال بوش الابن مقارنة ببراك أوباما كعينة تسترعي الدراسة والمقارنة من وجوه مختلفة ومتعددة - للسياسة الخارجية الأميركية وكلاهما يسهمان في بناء وجه الولايات المتحدة سواء تعلق الأمر داخلياً - إصلاح المنظومة الاقتصادية والتربوية، وتخفيض الضرائب، وتسديد الديون، وبناء سياسة مالية...، أما خارجياً فهي تقوم على الحوار وتحقيق (الأمن العالمي)، ومحاربة الإرهاب... الخ. فما هو سر قوة سياسة الولايات المتحدة الأميركية؟.

لكن السؤال المطروح هو : ما هي أبعاد السياسة الخارجية الأميركية؟ ما هي مضامين ومحددات السياسة الخارجية الأميركية كقوة وحيدة وواحدة في عالم اليوم؟ هل تعد سياسة متوازنة أم متناقضة مع غيرها من الدول؟ هل العولمة السياسية لها تأثير مباشر على واقع السياسة الخارجية الأميركية التي تسعى إليها إدارتها إلى تبنيها وبنائها في عالم متغير باطراد وغير آمن؟ هل العولمة الاقتصادية بدورها تراهن على إنشاء نظام اقتصادي عالمي تعود فيه الكلمة النهائية إلى القوى العظمى؟ هل الاقتصاد الدولي هو المسيطر بعد ما أخفقت السياسات، بل النظام السياسي العالمي وأهميته دون أن يأخذ في الحسبان تحولات المجتمع الدولي وتناقضاته التي أملت فراغات وتقاطعات يحول تخطيها بسهولة. كما أصبحت فعلاً السياسة الخارجية الأميركية هي الجبهة الفاعلة تارةً نتيجة لما يعرفه العالم من تكتلات وصراعات (الوحدة الأوروبية والفشل الذي يحوم حول عملتها السيادية اليورو، ثم تنافس كل من الصين والهند وروسيا على الجبهة الأسيوية مع اليابان الذي لم يتفاعل مع الدول الناشئة، وبروز قوى جديدة ما فوق القومية كالمنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية والتي تطمح في بناء سياسات مضادة ومنافسة لتلك التي تقوم بها الدول سواء كانت داخلية أو خارجية...).

ومن هذا المنظور تحاول هذه الورقة البحثية التركيز على الشق النظري من خلال بروز نسق فكري وعقدي ومذهبي يحدد بدوره واقع وآفاق السياسة الخارجية الأميركية والتي تهيمن على باقي الدول الأخرى إن لم تسيطر على السياسة الدولية بمفردها. وعليه تحاول السياسة الخارجية الأميركية في هذا الصدد التستر باسم النظام العالمي الجديد بحجة

أنه لا طائل من وراء ظهور قوى مناوئة لها خاصة تلك التي تتنافس فيما بينها من أجل الوصول إلى ريادة العالم، ولما لا إلى إحلال محل الولايات المتحدة الأميركية. فالصراع الدولي هو صراع مصالح بالأساس لكنه يحمل مستوى من نوع آخر كونه يحمل مستوى من الرشادة الدولية ونضجها في تفعيل للسياسة الداخلية أو الخارجية والتي تعد ترجمة لها في واقع الأمر أمام الدول الأخرى.

وبالتالي فإن المشهد العالمي حتى وإن لم يتغير بهذه السياسة الخارجية أو تلك، فإنه يحمل في الآونة هاته شيئاً من النكوص والتوقف من خلال ما تم التوصل إليه بالرغم من تقارب المجتمعات في "القرية العالمية" لكنها بدون حدود. هل كناية عن الدول التي تصنع السياسة مقابل السيادة سواءً كانت داخلية أو خارجية أم إحلال محل الدول من أجل الوصول إلى الحكومة العالمية؟ ولئن تحاول الولايات المتحدة الأميركية عبر سياستها الخارجية من خلال نشر لترسانتها العسكرية ونشر لثقافتها وبيع صناعتها والتوجيه الإعلامي والتأطير الإتصالاتي عبر المعلومة في العالم بخصوص التوصل إلى هذه المجتمعات تحت غطاء تكسير حبل الدولة ـ المجتمع بالمجتمع ـ المجتمعات عن طريق الثقافة ـ الثقافات في غياب المنافس القوي الذي بإمكانه إحياء لحرب باردة ثانية مجدداً أو يدخل فعلاً في حرب عالمية ثالثة معها.

المهم أن السياسة الخارجية الأميركية بحكم كونها السياسة المتفاعلة في العالم عن طريق قضاياه وإشكالاته المعقدة والمركبة محاولة بناء نظام عالمي جديد بين الحرب أحياناً، وبين السلم أحياناً أخرى ربما يُمدد عمرها في الهيمنة أكثر خاصة بالتدخل في شؤون الدول خاصة في العالم الثالث عامةً والعالم العربي والإسلامي خاصةً لصالح إسرائيل في المنطقة العربية من أجل تقويض لدعائم الدولة ـ الوطنية كنموذج يمكن الأخذ به من ناحية، وبناء مربع اللاأمن كمنطلق من الشرق الأوسط بحجة إحلال السلم ومحاربة الإرهاب في العالم من ناحية ثانية. علما بأن السياسة الأميركية الخارجية في هذا الصدد تحاول تضييق الخناق على منافسيها من زاوية نظر اقتصادية وإستراتيجية والمتمثل في كل من روسيا والصين تحسباً لظهور منافسين آخرين يريدون حل محلها.

ثانياً : المدرسة الواقعية

تعتبر الواقعية كمدرسة سياسية مأخوذاً عليها في المجال الدولي نتيجة تصارع المصالح وتشابك الأبعاد والتي تزداد شرخاً من يوم لآخر وفقاً لحاجات الاقتصاد بهدف توسيع للفكر الإستراتيجي نفسه على خلفية أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تتقدم عن طريق استخدام القوة والعنف مع الجمهوريين وإلى استخدام اللاعنف والحوار مع الديمقراطيين في توسيع نطاق السياسة الدولية. وعليه جاءت الآراء متضاربة والأقاويل متباعدة فيما

بينها لا من حيث التعقيد والغموض فحسب، بل كما يرى البعض، بأن مصير العالم نفسه بات يقوم جراء استخدام القوة والقوة وحدها ومن طرف الولايات المتحدة الأميركية بمفردها. وإذا كانت الجماعة تحتل الأرضية الأساسية التي تنطلق منها حركية الدولة عن طريق التجمع البشري الذي عرفه العالم عن طريق الفرد والجماعات منذ قرون خلت، فإن الدولة تأسست على أشلاء الإمبراطوريات والمماليك التي فجرت أولى معالم الفكر السياسي دون أن يتأتى ذلك إلا بالحروب والانقلابات ضد وخارج بلاط الدولة[٢] بهدف تنظيم شؤون المجتمعات عن طريق إيجاد لها الحلول الكفيلة من حيث التسيير والتأطير والتوجيه أثناء السلم أو تعبئة أبنائها من جند وعساكر للإغارة من (مواقع هجومية) أو رد الأعداء عن تحرشاتهم من (مواقع دفاعية). فموقع الجماعة Groupism إذن له مكانته الأصلية في بناء العلاقات الداخلية التي تتأثر بها الدولة وتعمد الدولة بالتأثير عليها كونها رئيسية في القيام بالخطط والبرامج والمشروعات التي تجتمع على تعميق أصول الحكم وشروط الريادة.كما لا يتأتى تحقيق النصر سواء أثناء الحرب أو في إدارة السلم بعيداً عن التلاحم والتماسك في الرؤية والوسيلة، الخطة والإمكانات بهدف تحقيق المصلحة القومية الداخلية التي يمكن أن تتعرقل نتيجة ظروف داخلية كنقص التجربة، وانعدام النتائج الايجابية ميدانياً وغياب الرؤية الإستراتيجية وغيرها من النقائص والمعوقات التي تحول دون مواصلة السير إلا بالتراجع نحو الوراء.

وكثيراً ما يطغى على اتجاه المصلحة القومية شيء من الأنانية في تحديد السلوك السياسي للدولة باعتباره الإطار العام الذي تدور فيه كل التيارات والنزوعات الفكرية والثقافية والإيديولوجية في وحداتها السياسية انطلاقاً من الخطوط الداخلية الأمامية (حدود الدولة) وما تقوم به تجاه غيرها (علاقات الدول) وذلك عن طريق السياسة الدولية التي تعبر بدورها عن الشق الثاني لحركية الخارج ودافعيته وما يستطيع الداخل بناءه أو التأثير بموجبه على مجريات الأحداث التي تصنعها الدول الأخرى أو تتسابق من أجل ربطها بمصالحها. ومن هنا، يتحدد الوسط الذي تتكيء عليه كل دولة تجاه الدول الأخرى. كما ينعكس ذلك انطلاقاً من التأثر بالأنانية أو تأثيرها على الفرد أولاً، ثم الجماعة ثانياً من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية على خلاف الدولة التي تضطلع بالمصلحة القومية. ومن هنا يبدأ الصراع في تحقيق التوازن والسعي وراء النظام العام الذي يحكم قدرة كل مجتمع عن طريق دولته بناءً على النتائج المحققة سواء كانت ايجابية أو سلبية. وعلى العموم فإن التقدم أو التأخر كثيراً ما يعود بنا إلى طبيعة الحكام وعلاقاتهم بالحكم من خلال دوائرهم السوسيولوجية وعلاقاتهم الثقافية ورواصدهم العلمية... بحيث لا يمكن اختزال لعدم الوقوع في الأنانية كصفة بشرية فحسب، بل التخلص منها لصالح المصلحة العامة التي تحدد ماهية البناء المؤسساتي في صرح الدولة وعلاقاتها بالدول الأخرى. "يتحدد السلوك

(٢) انظر اندراو انسون، نظريات الدولة Andrew vincent, Theories of the Stat ترجمة: مالك أبو شهرة ومحمود خلف، (بيروت: دار أرواد، ٢٠٠١).

السياسي في النهاية على ضوء المصلحة الذاتية، بالرغم من أن بعض الظروف يمكنها أن تسهل السلوك الإيثاري Alruistic behaviour، لكن الأنانية متجذرة في الطبيعة الإنسانية وعندها تتواجه المصلحة الذاتية مع مصلحة الجماعة فإن الأنانية ستتغلب على حب الإيثار"(٣). لقد بات لزاماً بأن ذلك لا وجود ولا معنى له في إطار استخدام القوة أو اللجوء إليها بهدف ربط ما يدور في عقل ونفس الحاكم من سياسة تجاه الآخرين كما لا يتحقق ذلك إلا عن طريق القوة (رمز للعنف وشدة الغطرسة) مقابل تحقيق المصلحة العامة. إلا أن مصادر القوة تختلف لدى الوحدات السياسية في تحقيق ما تراه كذلك عن طريق التأثير على الأفراد والجماعات ما يتلاءم وطموح هرم السلطة (الدولة) ومناسباً له. كما لا يمكن فهم الحراك السياسي عبر التاريخ إلا بوجود حروب دارت رحاها عبر استخدام القوة التي تعبر عن وسيلتها الأولى والأخيرة من أجل إنهائها عبر التفاوض والدبلوماسية. إن إذكاء نار الحرب (التأثر والتأثير) على هؤلاء الأفراد والجماعات من أجل جرهم عن طريق التفاعل الاجتماعي والثقافي الداخلي إلى التمركز والتموقع الخارجي ما يفسر واقع العالم وما يشكوه من حدة الأنانية : كثرة الأعداد البشرية وقلة الأفكار وانعدام المشروعات الهادفة والموازية، ما جعل يدعو إلى استخدام القوة ذاتها صوب الحرب أمراً مقضياً. وذلك رغم وجودها في العلاقات العادية على شكل صور ورموز وسلوكيات في معاملات الأفراد والجماعات وحتى الدول في بعض الأحيان " لقد أصبحنا نتحدث عن مستوى القوة وهو المصطلح الأكثر استخداماً في العلاقات الدولية ليس كمحتوى عسكري أو اقتصادي فحسب، ولكن أيضا جيو استراتيجي ومالي وديبلوماسي وتكنولوجي وقائم أيضاً على الرأسمال البشري (الكفاءات الوطنية)، وهذا ما جعل بناء أي منطق لتحليل موازين القوى بالمنظور أو المناظير الواقعية صعباً لأن العالم لم يعد يركز لا على الدولة ولا على الأبعاد الكمية والتراكمية للقوة فحسب، ولكن في بعدها المعياري كما اعتمدته البعد الحضاري كل من كندا والنرويج واليابان(٤)".

وإذا كان من تداخل المصالح وتشابك الأطماع للأفراد والجماعات فيما بينهم قد أقام خيارات محدودة للدول في رسم السياسات العامة، ذلك ما انعكس سلباً على حدود السياسة الخارجية نفسها. الأمر الذي يتوجب إلى العودة أو بناء مناهج وطرق في الآداب والأخلاق والمثل تحكمها الصفة العقلانية بهدف ترشيد السلوك الإنساني الذي يتراجع أكثر مما يتقدم. ولعل الأمر يستلزم الوصول إلى القوة وتحديد أهميتها من حيث الاستخدام ضد العدو في السياسة الدولية لصالح الجماعة الفاعلة والنافذة في سلطة اتخاذ القرار على خلفية أن الدول تتقوى بفعل استخدام القوة أو باللجوء إليها كونها تتماشى مع بعض الدول الكبرى وليس كل الدول.

لذلك نرى أن المجال الدولي تسيّره قوى واتجاهات قليلة ومؤثرة في الحراك العالمي تباعاً

(٣) محمد شاعة، المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة، مجلة دراسات إستراتيجية، (الجزائر: مكز البصيرة، العدد ٥١، يونيو/جوان ٢٠١١)، ص ٦.

(٤) سالم برقوق، ابستومولوجيا العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان، مجلة دراست إستراتيجية، (الجزائر، مركز البصيرة العدد ٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ص ١٠٦.

ومستلزمات الواقع ورهاناته بحكم واقعية مصلحة الدولة ذاتها. علما بأن الواقعيين يرمون بكل ثقلهم في ربط الفواعل السياسية الدولية بما مدى قوة القوة بعيداً عن الخطابات البلاغية والمثل العليا لمستقبل العالم وطموح مجتمعاته. إن التركيز ينطلق أصلاً وأساساً من أهمية السياسة الدولية للقوة وقوة السياسة الدولية في التفاعل والتجاذب مع قضايا العالم وتحولاته. كما يجمع الخبراء والأخصائيين والمحللين بأن الواقعية ما هي إلا مجرد نظرة أكاديمية أو مدرسة فكرية تمتد جذورها من ثوسيديس إلى ميكافيللي، ومن فيبر إلى مورغانتو وولتز في تحليل السياسة الدولية. ومهما يقال هنا وهنالك، فإن السياسة الدولية لم ترتق بعد إلى بلورة نظرية عالمية World Theory، وذلك يعود طبعاً إلى عدم استقرار النظم السياسية وتأزم الأوضاع الاقتصادية وتدخل الثقافات وتباين المجتمعات الإنسانية. هذا ما لم يعمل على الإبقاء على مقاربة مباشرة للواقعية وما يليها من واقعية جديدة وكأن النظرية الواقعية أصبحت قديمة قياساً وما يتشعب عنها من نظريات واقعية ثانوية كتوازن القوي، والأمن القومي وتوازن الدفاع ـ الهجوم... الخ.

١ ـ حول المدرسة الواقعية

على خلاف ما تدعو إليه المدرسة المثالية في تحكيم الاعتبارات الأخلاقية والدينية والقانونية من أجل فهم بعد العلاقات الدولية انطلاقاً من السياسة الخارجية، فإن المدرسة الواقعية تعدت حدود ذلك، بل سارت باتجاه آخر يقوم على منطق القوة وتوازن القوى بهدف إحلال الأمن والسلم الدوليين. وقد يبدو وللوهلة الأولى بأن كل من منطق القانون الدولي والتنظيم الدولي وارداً جداً في تنظيم حالة الدول، إلا أن الأخذ بهما لا يفي بما تطمح إليه مسألة الأمن القومي في إطار تحولات الدولة. داخلياً : فإن الدولة تراجعت أحياناً أمام نفسها وأحياناً أخرى أمام السوق في الغرب. أما خارجياً : فيمكنها أن تقف بالمرصاد أمام دول أخرى أو تتبنى الصراع ضد المجتمع المدني العالمي عن طريق المنظمات غير الحكومية الذي ينافسها السلطة. من هذا المنظور تتحدد دينامية الدولة انطلاقاً من مبدأ القوة نفسه بهدف التقدم من خلال ما قطعته من أشواط في مجال البناء الهيكلي والتنظيمي والإداري من ناحية، وما يعترضها من معوقات وعراقيل قانونية وفنية وتقنية واقتصادية من ناحية أخرى. وإذا كان منطق القوة هذا ينمي التفاعل بين الدول في كيفية إرساء لدعائم جديدة بدءً من الترويج "لحرب عالمية ثالثة" لأن تكوين الدولة في حد ذاته يقوم على استخدام العنف والعنف الرمزي من أجل الوصول إلى غاية المصلحة القومية لا بحكم الحروب والتهديدات التي عرفها العالم من (١٩٤٥ـ١٩٩٠) والتي تعد أقل بكثير خلال الفترة الموالية (١٩٩٢ـ ١٩٩٦) والمقدرة بخمسة وأربعين نزاعاً. إن اللجوء إلى منطق الواقعية انطلاقاً من تأثير الدولة وتأثيراتها عن طريق المصلحة القومية يدعونا إلى شيئين أساسيين هما: ١ ـ مكانة الدولة وتجذرها في مجتمعها الخاص، ٢ ـ قوة ومكانة كل دولة في التعامل مع الدول

الأخرى إما عن طريق الحرب أو الدبلوماسية من أجل تقوية صيتها في المجتمع الدولي. كما يتزعم تيار المدرسة الواقعية كل من هانس مورغنتو وكنيث والتز وسبيكمان وريمون آرون وكينيت طومبسون وهنري كيسنجر...

وعليه أصبحت الدولة تدعو إلى السيادة والحكم الراشد تجاه مجتمعها من زاوية، وأسيرة واقع آخر جراء تمادي الأزمة المالية والنقدية العالمية نتيجة تحولات السوق وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات وذيوع قنوات العولمة ونبوض الطاقة من زاوية أخرى. "ومهما تكن خصائص العولمة فإن إحدى مميزاتها في علاقاتها بالسياسة العامة للدولة هي النقاش الداخلي والخارجي حول أبعادها كظاهرة قد تؤدي إلى تغيير دور الدولة وجعلها مجرد" منقذ للقرارات و / أو النتائج التي تصدر عن الأسواق العالمية". يرى آلان جايمس بأن الدولة ذات السيادة معناها أنها متحكمة في قدرها الخاص ومفهوم السيادة مربوط تاريخياً بمفهوم الدولة بحيث لا يرى الواقعيون مثلاً مبرراً للاحتجاج على مر ما تقوم به الدولة في مجال السياسة الدولية ولكن ما يجعل من سيادة الدولة إشكالية هو أنها لا تعتمد على القانون لوحده بل على القدرة على استعمال القوة المادية"(٥). علما أن المدرسة الواقعية تقوم على منطق القوة خارج مجال حدود الدولة قياساً ووزن الولايات المتحدة الأميركية تجاه العالم الخارجي في مجال السياسة الدولية. وذلك بهدف نشر لترسانتها العسكرية كونها أكبر قوة عالمية في مجال التصنيع العسكري جراء نفاذ القرار السياسي الدولي الممتزج بالبحث عن مصادر الطاقة والتموقع الاستراتيجي والأمني في المناطق الحساسة في العالم. وكثيراً ما يدعو هذا الطرح إلى القبول بفكرة الاقتصاد الآخذ في التأزم والتجديد والذي يشكل بدوره عائقاً مهدداً لدور الدولة سياسياً. وبالتالي فإن التهديدات الداخلية المتوالية وفي كثير من قطاعات وأنشطة المجتمع الأميركي (أمن قومي، انعدام فرص العمل، أزمة مالية، إرهاب عالمي، أخطار بيئية...الخ)، ما زال يقلل من سيادة الدولة على إقليمها، الأمر الذي يطرح معادلة أخرى صوب العالم الخارجي والذي بموجبه يمكن تعويض ذلك تحت ستار خلق لتوازنات داخلية ـ خارجية. هذا التوازن يمكنه أن يكون في إطار سيادة الدولة داخلياً مقابل التدخل في شؤون الدول الأخرى خارجياً. يتزامن ذلك بحجة ضبط لحالة الرعب وتوازن القوى ومواكبة مؤشرات تخوفات الآخر. وبالتالي فإن الصورة الأميركية في العالم على خلاف ما قام ومازال به الصيني في الاقتصاد القومي وما يقدمه في مجالات التنمية للدول النامية وما يحاول فرضه على العالم أجمع بات يختلف بكثير من حالة الرعب والصراع التي أحدثها الجمهوريون على رأسهم بوش الإبن.

فالدولة بحسب ما وصلت إليه وما تنوي تحقيقه مقابل المصالح القومية بهدف البقاء في مجالها الحيوي دون أن تبرح مكانها لا لقوة السوق ولا لقوة العدو الأجنبي بحكم ما

(٥) عبد السلام يخلف، الرشادة في عصر العولمة : بديل ممكن أم يوتوبيا، مجلة دراسات إستراتيجية، (الجزائر: دار البصيرة، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩)، ص ٨٨.

حققته من أشواط وقطعته من مراحل في التنظيم والتسيير والإدارة نظراً لقدراتها الداخلية (الوحدات السياسية) تجاه العالم الخارجي (الفضاء العالمي) وليس ضدها. هذا ما يتبدى للوهلة الأولى بأن الدولة ذاتها ما زالت تطمح إما بالمسايرة أو بالمحاكاة بعد إحكام قبضة رؤوس الأموال في يد الأثرياء والذين لا يزيدون عن ٥ ٪ فقط في العالم. كما نستشف ذلك من خلال تنقل الأوراق المالية والعملة بأرقام جنونية من منطقة إلى أخرى وخاصة تلك الموجهة إلى الجنّات الضريبية Paradis fiscaux.

وبالتالي أصبح تهريب الأموال وتبييضها والمقدرة ب (٥٠٠ دولار سنوياً عن طريق البنوك الأميركية) وتمويل المافيا العالمية داخل الدولة في كل من ايطاليا، كولومبيا، روسيا، البرازيل، تايلندا وغيرها قد قلص من مجال الدولة في التحرك اقتصادياً ومالياً ونقدياً من أجل بناء المخططات الاقتصادية والمشروعات الاستثمارية. كما انقادت الدولة بموجب ذلك إلى القبول بالأمر الواقع وإتباع سياسة التقشف والتكيف مع واقع الأزمة بإعداد البرامج الآنية الظرفية لمواجهة الكساد والتضخم خوفاً من الاحتجاجات والمظاهرات حفاظاً على الاستقرار الظرفي وشراء الأمن القومي عموماً. ولعل تنقل الشركات المتعددة الجنسيات قد مهد الطريق أمام الدول بقبول فكرة الخصخصة للقطاع العام والذي استحوذت عنه منذ عقود خلت، لكنه لم يأت على الاستمرارية والديمومة في ظل تراجع منظومتها الأساسية. هذا ما أعطى الفرصة للقطاع الخاص بأن يبلور اتجاهاً آخراً أكثر دينامية بعد حلول التذمر لكثير من القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخذة في الأفول خاصة بعد أن أصبحت سيادة الدولة مهددة أمنياً واستراتيجياً في عدم قدرتها على التسيير الاقتصادي الرصين والمستديم. إن استفحال الأزمة المالية العالمية وما ينجر عنها من انعكاسات سلبية على الطبقات الوسطى ناهيك عن طبقات الدنيا في العالم، الأمر الذي كرس من تأخر الدولة على مواكبة التطورات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية والسمات الثقافية التي طالت السياسات العامة لدى الدولة القومية.

ب ـ الدولة بين المشروع الداخلي والتدخل الخارجي

إن كيان الدولة يقوم بطبعه على العنف والعنف المضاد في تثبيت سيادتها التي طالما هي مهددة بحكم تداخل المصالح وتباين الأهداف في المجتمع القومي أو في المجتمع الدولي على حد سواء. و إذا كان علم السياسة جاء لتنظيم حالة المجتمع من حيث المبدأ، فإن القانون جاء لسن القوانين والتشريعات لصالح هذا التنظيم وإعطائه الدفع الحسن من أجل تفادي الفوضى التي كثيراً ما تطال الدولة بهدف زعزعة أمنها واستقرارها. الأمر الذي يدفعها بالتمسك بمبدأ القوة بهدف تبرير مواقفها، بل الاحتكام إليها على خلفية الدفاع عن المصلحة القومية. "علما أن مفهومية الدولة نفسها تولدت عن طريق العنف والعنف وحده ضد الكنيسة من أجل تشييد الفضاء السياسي العمومي والخاص لفضاء المواطنة"(٦). كما

(٦) ميلود عامر حاج، قراءة في الخارطة العالمية نظرة جديدة لعالم الغد، مجلة دراسات إستراتيجية، (الجزائر: دار البصيرة، اذار/ مارس ٢٠١١)، ص ٨٨.

يشكل تطور الدولة عبر التاريخ من مدينة الدولة إلى الإمبراطوريات القديمة في العصر الوسيط إلى الملكية في العصر الحديث وصولاً إلى الدولة القومية المعاصرة، بحيث أن السياسة القائمة فيها وبها ومن أجلها ما زالت تخضع إلى متغيرات آنية وطويلة المدى بهدف البقاء والديمومة. علما أن الدولة تحتل هرم المجتمع البشري ومحل قيادته الإدارية والقانونية والسياسية والعسكرية والهيكلية في ضبط لديناميتها وتوليف لحركيتها. إن محور السياسة الدولية يتغير إذن بحكم المتغيرات المحلية والقومية في رسم الخطوط العريضة التي باتت المسلك الوحيد في التعبير عن كينونة الدولة جراء مبادئها ومصالحها، قيمها ومضامينها، عبقريتها ورسوخ مؤسساتها. ومهما يكن من أمر فإن السيادة التي تنطلق منها كل دولة وتحاول بموجبها اللجوء إلى القوة كمعطى أولي في ضبط حركيتها بناءً على ما يتوافر لديها من رؤى ومبادئ، سلطة فعلية وفلسفة للحكم من أجل تنفيذ قراراتها رغم عدم قبول مواطنيها لذلك يقول جون بودان الفرنسي ؛ أي بمعنى آخر ضرورة الوقوف عن المصلحة القومية التي بموجبها تعزز مصادر الدولة ذاتها من خلال من يقومون بالسهر عليها من حيث الكفاءة والرؤية المستقبلية والمكانة الإستراتيجية في مقاليد الحكم وثقافة النخب. لكن السؤال المطروح هو : لماذا المصلحة القومية أصبحت مهددة اليوم؟ هل من تيار الدولة أم من تيارات مناوئة للدولة، أي من داخلها أو من خارجها أم كلاهما معاً؟ لا شيء يدعو إلى ذلك على محمل الجد باعتبار أن الدولة هي رأس الإدارة القائدة والمؤثرة في كل مجتمع. كما يتم توظيف لكل الوسائل والأدوات القمعية والرمزية من أجل التغذية من ذلك بحكم كيان الدولة المبهم والذي لا ينام يتساءل أحدهم ممن كتب عن الدولة. تحتل فكرة الاحتكار للسلطة وكيفية التناوب عليها سلمياً في المجتمع الواحد قد جعل من وسائل القهر والترغيب والترهيب أحد الأدوات التي تلجأ إليها الدولة بامتياز لا من أجل فرض لسيادتها قُطرياً فحسب، بل في التأكيد على ذاتيتها على مسرح الأحداث مما يجعلها تتغير من واجهة إلى أخرى وفقاً لهذه القضية أو تلك ومن مجال إلى أخر... لأن علاقة السلطة بالمجتمع كثيراً ما تقوم أصلاً وأساساً على القوة بمفردها عدا قوة القانون والاقتصاد والتقنية والتكنولوجيا وغيرها قياساً وما يجعلها خاضعة إليه في الصرح الدولي من أجل تبرير سيادتها من التآمر والتآكل بين الخصوم والأعداء. فالواقعية تريد أن تصدر ما تعجز عنه كل دولة في تحقيقه كإطار فعلي بحجة تثبيت لسيادتها الداخلية والتأكيد على وزنها الخارجي. لأن العلاقات الدولية تقوم على موازين قوى بين الحلفاء وضد الأعداء بهدف تحقيق المصالح القومية وليست كلها مجالاً واحداً مبلوراً للعنف من أجل تبني خيار القوة بمفرده. إلا أن فوضوية المجتمع الدولي وصراع كياناته بين قوي وضعيف هو الذي أرغم المجتمع الدولي على أن يأخذ سبيل القوة.

وعلينا أن نتساءل لماذا هذه الفوضوية المجزأة للمجتمع الدولي؟ هل بتنظيم المجتمع القومي نتيجة الخلل البنيوي في هياكل الحكم وضعف مؤسساته المدنية والإدارية جعل من تصدير لهذا الفراغ على شكل بحث عن القوة ولو باللجوء إليها من أجل فرض لسيادة الدولة أم أن كل دولة قوية كانت أو ضعيفة مجبورة على استخدام القوة من أجل ضبط لديناميةسياستها الدولية؟ الغريب وهو أن نقيم مجال الفوضى في العلاقات الدولية رغم أن الدول ليست واحدة وموحدة من حيث التركيبة البشرية والإيقاع الجغرافي والثقافي والديني والعسكري والاقتصادي... مما جعلها تتغير بتغير المصالح وتباين الغايات في غياب القانون الدولي الذي ما فتئ يحث بموجبه على اصطدام مصالح الدول الكبرى بمصالح الدول الصغرى، الأمر الذي جعل من سيادة الدول الكبرى تتجاوز حدود سيادة الدول الصغرى بالتدخل السافر في شؤونها إما على أساس الأكاذيب والأباطيل الملفقة من إدارة واشنطن باسم الإرهاب العالمي والتسلح النووي والكيماوي والهيدروجيني ضد العراق مثلا وقبله في أفغانستان... أو بالتأثير عن طريق الفرانكوفونية التي دعا إليها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولند في كينشاسا بالزئير تجاه مستعمراتها خلال القمة الفرانكوفونية في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢ عقب تقلده مناصب الحكم على أنها تقوم على أساس التنمية وحقوق الإنسان! إن الفكر السياسي المسيطر في العلاقات الدولية جعل من داخل النظام الأميركي أن يبقى على النظرية الواقعية بحكم تنافس كل من الوحدة الأوروبية وتعثر الاتحاد السوفياتي السابق ونهوض آسيا (اليابان، الصين، الهند) ما يؤجج من الحراك الدولي. وخوفاً على ضياع الريادة العالمية وبروز قوى أخرى ناشئة BRICS ما أثقل كاهل الدول وجعلها ميالة بطبعها إلى اللجوء إلى القوة كمحرك أساسي من أجل كسب الثقة لديها أو التهديد بها بغية خلق لتوازن نسبي يضمن لها إحداث تفاعلات في موازين القوى ذاتها أكثر من القانون الدولي العام. لكن القانون الدولي العام قد أصبح مطية دون احترامه بعيداً عن العمل بمبادئه ما يعزز من الإخاء البشري والتكامل الإنساني بين الدول والمجتمعات، وذلك عن طريق التحاكم بالقانون والأخلاق وقيم العدالة" هذا التركيز الفكري الغربي على سياسة القوة أدى إلى تراجع مبدأ الحق في العلاقات الدولية، ففي ظل ما يسمى بالمنهج الواقعي توارى مبدأ الحق، وتقدمت سياسة القوة، ويعترف كيسنجر نفسه بالدور الأميركي القائم على القوة، فيقول : "كيف يمكن لأميركا أن تكون مثالاً إنسانياً وبطلاً للعدالة، في عالم ما زالت فيه هي الحكم الأخير. وينسجم كيسنجر في هذا القول مع الدور الأميركي المستمر في إعطاء سياسة القوة بعداً دولياً، وأن الولايات المتحدة الأميركية هي التي ساهمت بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى حد كبير في تكريس مفهوم سياسة القوة في السياسة الدولية"(٧).

(٧) عدنان السيد الحسين. نظريات العلاقات الدولية، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠١٠)، ص ٥٨.

ثالثاً : في حدود النظرية الواقعية

إن أول ما تعتني به الليبرالية هو الأمن الجماعي على خلاف الواقعية التي تقوم على الأمن القومي عن طريق تمركز لدور الدولتي الأناني والضيّق والذي كثيراً ما يجلب لها تحرشات الآخر ونزوعه نحو الانتقام والمساس به. إن العداوة والكراهية تعتمدان على تفشي قيم الفوضى في غياب نسق يحكم طبيعة الدول فيما بينها. وإذا كانت الواقعية ترمز إلى القوة في التأكيد على أنانية الجماعة وغطرسة أدواتها في استخدام العنف، فإن تحامل السياسات يكون طبعاً موجهاً بأشكال صراعية. لكن اللافت للنظر وهو أنه ليس كل الدول بإمكانها استخدام القوة بناءً على دول قوية وأخرى ضعيفة، الأمر الذي يؤول إلى اللجوء إلى التسلح والتسابق عليه، لكن وفق قضايا وأجندات محددة في إطارها الزماني والمكاني بالنسبة لجموع الدول عكس الدول القوية التي تسيطر على النظام الدولي. هذا ما يؤكد نشوب الحروب واحتكار السلاح بين الدول مع ارتفاع لمعدل الأمن في حدود النظرية الواقعية التقليدية بهدف إصباغ الدولة لباس المدافع والمهاجم في آن واحد. وبالتالي يتولد عنها مدارس فرعية أخرى تصب في النظرية الواقعية التقليدية الأم بهدف ضبط لحالة السلوك الدولي نفسه. وإذا كان الأمر يمس الدولة دون أن تتعرض هي الأخرى إلى الحرب فالزوال، فإن الشق العسكري فيها يحاول تغليب هذا المنطق على البعد السياسي والطرح الدبلوماسي للدولة نفسها بدليل أن آلة الحرب يقودها العساكر والجيوش على رأسها قوة الأركان العامة. إن حدود النظرية الواقعية يتجلى من هذا الباب كونها تلجأ إلى التعميم والنقاش غير المبرر بإركاب الدولة المخاطر والأخطار في رسم لخارطة السياسة الدولية بعيداً عن الصراعات والنزاعات. وإذا كان الربط بين الطبيعة الإنسانية أمراً وارداً دون جدال فيه عبر خصوصيات الدول وما ينجر عنه من نظام دولي بأسره يعود بطبيعة الحال إلى دعاة الواقعية أنفسهم وعلى رأسهم والتز عام ١٩٥٩؛ إلا أن نظريته في السياسة الدولية عام ١٩٧٩ رغم إحداثها شيئا من المراجعة وإعادة الترتيب في الأفكار القديمة، فإن منطق القوة لم يبرح جوهرها بشد الدول القوية أزرها على التدخل في شؤون الدول الأخرى. وبالرغم من الاختلاف الوارد في الرؤى وتباين المدارس في العلاقات الدولية، فإن النظرية الواقعية الجديدة لم تأت على أنها كاملة بصفة نهائية باعتبار أن الفرد متغير بانتظام بحسب ظروفه الاجتماعية وأحواله الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس على الدولة والدول الأخرى من حيث العوامل الجغرافية والنفسية والإعلامية والتكنولوجية ؛ أي بكلام آخر إن ملابسات وظروف البيئة كثيراً ما تنعكس على الفرد من حيث الفعل ورد الفعل.

١ ـ الواقعية الدفاعية

يحاول هذا التيار عدم المبالغة في كيفية نشوب الحرب بدليل أنها ظاهرة يسبقها إيقاعها وظروفها وملابساتها الخاصة والعامة على خلفية تفاديها لذلك دون الوقوع فيها أو البحث

عنها. إن منطق الفوضى كثيراً ما يدلل طريق الحرب إلى الوصول إلى نتائج إستراتيجية وأمنية بعد أن عجزت السياسة عن تحقيقها. لذلك يمكن تجنب الحرب في حال تمكن كل دولة في التخلص من عقد الخوف لديها دون تصديره خارجياً. إلا أن هنالك قوى خفية تعمل في هذا الاتجاه من أجل نشره بحكم أن الدفاع يستلزم الهجوم، بل هما وجهان لعملة واحدة.

وبالتالي لقد بات لزاماً بأن القوى الشريرة في الإنسان وفي عمق تكوينه تجعله دائماً يتغذّى عن طريق العنف أو بحثاً عن القوة من أجل استخدامه لصالح غاياته. لكن هل هنالك سقف قانوني وأخلاقي يقضي بعدم تجاوز حدوده؟ أن ذلك ما يحثه منطق الأشياء في الدخول في صراع مع الآخر بهدف ربطه بأوضاع المتدخل من أجل تحقيق مصالحه وبناء قوته عن طريق الدول العظمى التي تشكل واجهته الرسمية بامتياز. إن الأفكار الإيديولوجية من ليبرالية وشيوعية وفاشية ونازية وقومية وغيرها تدعو إلى إخضاع جماعة لجماعات أخرى تبعاً لمنطق السيطرة والاستيلاء والقيادة. لكن تلافي هذا الاتجاه وارد كذلك عندما يكون الخضوع لهذه الجماعات في داخلها محكوماً بمنطق المسؤولية وروح التعايش والتناوب على السلطة بطرق سلمية ورشيدة من أجل تفادي الدول منازل الصراعات وساحات الحروب فيما بينها. كما يعتبر ذلك في اعتقادنا من الأسس الفكرية الغالبة في حكومة الأمن والاستقرار ما يفوت الفرصة على الفوضوية ودعاة سفك الدماء. لأن هجوم هذا يعني دفاع ذاك (حتمية الرد بالمثل أو أكثر)، أي بعبارة أوضح وأفصح ضرورة الدفاع عن النفس وبكل الطرق والوسائل المتاحة والمشروعة والمستحدثة خصيصاً في ردع العدو وعدوانه. كما يمكننا ربط هذا الاتجاه برهانات الحرب وأبعاد السلم من خلال النتائج المحققة في مجال البناء والاستقرار والتنمية أكثر من الضحايا والخراب والدمار؛ أي بمعنى الوصول إلى نتائج ايجابية من خلال التخلص من منطق الحرب وما ينجر عنه من تغير حتى في هياكل ومؤسسات الدولة إن لم توفق في تحقيق النصر النهائي. إن الدفاع كذلك وارد في طبيعة الدول وخصوصياتها قياساً بالابتعاد عن التهديد فيما بينها بنشر لقوتها العسكرية على الأرض والعمل على الإعلان عن حرب نفسية وإعلامية من أجل استنزاف قوة العدو.

ولعل هذا ربما لا يوقع خسائر مادية وبشرية من زاوية نظر تكتيكية ولكن مجرد خطوة من خطوات الحديث بين الدول من أجل إيهام الخصوم والأعداء على أن ثمة استعداداً لحرب مقبلة. وقد يكون هنالك منعرج آخر إن لم يكن حاسماً قد يغطى اتجاهاته نتيجة مساعي دبلوماسية أو اتفاقات سرية خوفاً من تدمير المصالح المشتركة. وبالتالي لا يمكن للواقعية الدفاعية أن تكون جادة في طروحاتها؛ إلا إذا وافقت على منطق الهجوم في إطار الحرب والسلم وتداعياتهما على المستوى المتوسط والبعيد المدى. كما يتضح ذلك جلياً من خلال

ما يتركانه من آثار سلبية وخيمة في المجتمع وعلى الدولة معا. وعليه أصبح الواقعيون المدافعون بزعامة كل من كينيث والتز وغريكو يؤكدون بأن الأمن بات مصحوباً بالفوضى في النظام الدولي باعتباره في اعتقادهما لعبة غير صفرية Game Non Zero Sun.

ب ـ الواقعية الهجومية

تحاول هذه النظرية الترويج لفكرة مآلها أن الصراع وليد الفوضوية وأن نشر الفوضى يحقق مآرب ومنافع لصالح من يقوم بذلك. لكن السؤال المطروح هو: إلى أي مدى يمكننا الوصول إلى نظام دولي خالٍ من الصراعات والنزاعات والأزمات؟ قد لا يكون ذلك صائباً، بل موجوداً بالمرة في ظل تشكيلات الدول وخصوصيات المجتمعات البشرية بدليل أن طبيعة النظم الحاكمة من داخل الدول هي التي تفرض منطق البناء (الاتفاقية) مع الحليف ومنطق القطيعة (الحرب) مع العدو.. كما يحاول دعاة هذا التيار ربط الدول بمنطق التجاسر وعدم التوقف عن العادي بحجة أن هنالك دولاً أخرى تتربص الدوائر وتحيك المؤامرات وتغذّي الانقسامات.. مما يؤول أو يترجم على شكل نزاعات أو حروب. أي بمعنى آخر أن لكل دولة حلفاء وأعداء في دول أخرى بحكم طبيعة المصالح المشتركة التي تصنع ذلك أو تغيب على حد سواء.

وبالتالي فإن منطق العنف الذي تقوم عليه الدولة بداخلها تريده أن يلبس غطاء الحرب خارجه لأنها غير قادرة على تفادي ذلك إلا بنزوعها إلى القوة كأحد مقوماتها بهدف التمركز الاستراتيجي لا في الحفاظ على مصالحها لديها فحسب، بل زيادة مصادر قوتها بتعزيز مواقعها المرتبطة بهذا الاتجاه دون غيره. ولقد نُحمّل ما مدى تأثير عقد النفس السياسية المسلطة على كاهل الدول من منظور منظريها على أساس أن ظروفهم الخاصة بهم جعلتهم يُحمّلون الدول هذا العبء الثقيل تجاه الآخر، بل حتى منظومة الدولة ذاتها في تعاملها مع دول أخرى في إطار السياسة الدولية.

هذا ما يدعونا فعلاً إلى التأكيد بأن ما توصل إليه الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأميركية وما نحاول التوصل إليه في تثمين قبضته الفولاذية على مصير العالم في صرح العلاقات الدولية بعيداً عن هوية الجماعة والدواعي الجغرافية والخصوصيات السوسيولوجية والأبعاد التكنولوجية. لقد يفسر اللجوء إلى القوة ونشرها ميدانياً وبإيعاز من الاكتشافات العلمية والتطورات التكنولوجية ومستويات التقنية بأن تأثر بدورها في حسابات الدول كونها تجهل بعضها بعضاً بحكم التاريخ والثقافة والاقتصاد والدين والقانون مما أضفي عليها شرعية البقاء عن طريق تحقيق مصالح أخرى غير معلن عنها سلفاً "هذا ما يغذّي من طبيعة الصراع ذاته دون تحقيق السلم والأمن العالميين إلا نسبياً فقط لدرجة أن هنالك أصوات دول وحكومات ومنظمات حكومية وغير حكومية تطالب بالرشادة العالمية عن طريق خلق لحكومة عالمية ذات برلمان عالمي بحثاً عن الطريق الأنسب

من أجل تفادي المخاطر المحدقة بالعالم وذلك إما عن طريق الفرد (الدولة) أو عن طريق التلوث البيئي (الطبيعة)"[٨].

إن أزمة الدولة وحاجات المجتمع بدءاً من ورغبة الصناعة والتصنيع في انتشار النفايات جعل من مصلحة كل دولة أن تتقدم بحجة تكسير هذا الطوق إلى الضرب على الدولة بداخلها وما تأمل في الوصول إليه. الأمر الذي جعلها تبحث ربما عن الحرب في اعتقاد الواقعيين الهجوميين وصولاً إلى تغطية نقائصها وتفادي لإدارة أزماتها بإشراك الآخر عن طريق إدخاله ساحة الحرب. لهذا يحاول والتز في عام ١٩٩٦ إحداث التفرقة بين السياسات الدولية والسياسات الخارجية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذه القوة مرهونة في الحصول عليها وفي كيفية استخدامها. فهي إذن موجهة أصلاً وأساساً إلى العالم الآخر/المجهول في كل من (بنما، فيتنام)، وكذا العالم العربي والإسلامي (أفغانستان، العراق، الصومال، السودان...) مع فتح لمجالات وميادين أخرى في إطار الأمن/اللاأمن عن طريق تفتيت للكيانات السياسية بهدف خلق حالة من التوتر الداخلي لصالح الولايات المتحدة الأميركية مع ترك المجال مفتوحاً إلى منظمات وحركات عن طريق المناورة والتأثير من أجل الوصول إلى الحكم. مما سيعسر من الوضع ويجعله قابلاً للتآكل الداخلي والتدخل الأجنبي الخارجي. ومن هذا المنظور تحاول إدارة واشنطن التمركز على هذا المحور تجاه العالم الخارجي المرتبط بتحديد استخدام القوة. علما أن هذه الأخيرة ما كانت لكي تتوجه إلى أوروبا أو روسيا أو الصين. وهذا يعود طبعاً إلى محدودية المنظور الواقعي نفسه وحتمية الصدام أو التداخل مع الدول الصغرى التي فقدت سيادة دولها كونها دولا فتية وتنقصها التجربة السياسية والأعراف الدولية. لكن وبتآمر الدول الكبرى عليها، أي بمعنى أثر المنظور الواقعي على السياسة الدولية وليس على العلاقات الدولية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وتقسيم دول شرق أوروبا واكتساحها تحت فلك الوحدة الأوروبية" وهكذا أثر انهيار نظام الثنائية في المنظور الواقعي الذي كان يهيمن على التنظير في العلاقات الدولية لأزيد من خمسة عقود، إذ يعد الانهيار السريع لنظام الثنائية القطبية أبرز تحول في السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ناتج من الانهيار السوفياتي وتفكك منظومته الاشتراكية، وتحول دول أوربا الشرقية باتجاه الغرب.

وهو تحول يرجعنا تدريجياً إلى النظام الدولي الويستفالي، الذي ظهر إلى الوجود على خلفية توقيع معاهدة وستفاليا لعام ١٦٤٨[٩]. إلا أن الواقعيين المهاجمين بقيادة جون مارشهيمر J.Mearsheimer وروبرت غيبلين R.Ghibline يربطان صعوبة توفير الأمن في النظام الدولي نتيجة البحث عن القوة وتوازن القوى.

(٨) Jacques Lesourne. Scénarios de la politique mondiale. Revue Commentaire no :112, hiver 2005-2006.p.921

(٩) عبد الناصر جندلي، إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٧٦، حزيران/يوليو ٦، ٢٠١٠)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

رابعاً : ما بعد الواقعية : بين التصور والنقد!

إذا كان الواقعيون يركزون على القوة كمعطى أساسي في تحديد فواعل السياسة الدولية كمثل الطاقة بالنسبة للفيزياء، وذلك رغم التأكيد البارز في استخدام مصطلحات الأحلاف والقانون الدولي إما هروباً من الواقع أو تلازم الواقع ذاته بالمصالح الآنية والمستقبلية، بينما المثاليون نراهم على العكس من ذلك يربطون الواقع صوب تغييره بهدف خلق لواقع آخر: طموح أم دق لناقوس الخطر!؟ وكتوسيع لمجال القداسة وعدم المجابهة ما يعيق النظرية الواقعية التي دعت إلى السلام دون الحيلولة لشن العدوان على كل من (منشوريا وإثيوبيا) بدءاً من ثلاثينات القرن الماضي. لكن المثاليين يؤكدون بدورهم على الأمن القومي والحاجة إلى القوة العسكرية لدعم البعد الدبلوماسي. وعليه يمكن القول بأن كل من النظريتين (المثالية والواقعية) هما نظريتان متصارعتان من حيث المبدأ والمضمون نتيجة غياب للدوافع واللوازم التي تعيق من مسار الدول من جهة، وتضامن الشعوب من جهة أخرى.

إن حالة الانقسام في المجتمع الأميركي وذلك نتيجة تضارب المصالح وتعدد المنافع يعود إلى عدم السيطرة على هذا المنحى في تحديد طبيعة العلاقات الدولية وتجلياتها على مسرح الأحداث. هذا ما فوت الفرصة على كل من هذين الاتجاهين بعدما تم ربطهما بعدم القدرة على التماسك والتناسق في البعد القيمي لصناعة الدول ومن خلال ما يكتنفها من حالات القوة والضعف على حد سواء. "ولكن كار ينتقد كلا المذهبين الواقعي والمثالي، على أساس أن الأول ينظر للتاريخ نظرة تشاؤمية في الوقت الذي يتجاهل الثاني الدروس المستفادة من التاريخ ذاته، وفي الوقت الذي يبالغ فيه المثاليون في حرية الاختيار لصانع القرار يبالغ خصومهم في التأكيد على ضرورة العلية أو السببية وينزلقون نحو شكل من أشكال الحتمية، كما إن المثاليين يخلطون بشكل كبير بين المصالح الذاتية القومية والمبادئ الأخلاقية العالمية في الوقت الذي يحصر الواقعيون أنفسهم في غلبة المصالح الذاتية متجاهلين الأفعال أو التصرفات البناءة والمفيدة وهو الأمر الذي يجعل من الواقعيين ينكرون إمكانية تعديل السلوك الإنساني من خلال الفكر"(١٠). بيد أن الحديث عن الحرب (استخدام القوة) كثيراً ما يدعو بالمطالبة بالأمن والسلم الدوليين في نهاية المطاف كنتيجة حتمية لذلك، الأمر الذي أطال الدولة نفسها والمنقسمة بين القرار السياسي والخطط الحربية. كما تعد المثالية بارتباكها للتحليل العلمي يقول البعض، فإن الواقعية تقوم على الشهوة المدمرة (مزيج الإكراه بالإقناع) يقول البعض الأخر، الأمر الذي انعكس سلباً على تراجع العلاقات الدولية ذاتها وانقسم المجتمع الدولي بين قوي وضعيف، كما انهارت المثالية وتراجعت الواقعية. وإذا كان إيقاع الحرب الفعلية قد تغير من طابع الحرب الكلاسيكية إلى الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي دون أن تتحول هذه

(١٠) جيمس درورتي روبرت بالستغراف ترجمة : وليد عبد الحي، (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،١٩٨٥)، ص١٢ ـ ١٥.

الأخيرة إلى حرب شاملة مدمرة. إلا أنها كانت حرب نفسية إعلامية بامتياز بعد انحصارها في قطبين لا ثالث لهما من أجل احتلال المواقع والتقدم على الأرض على شكل تفاعل مع القوة بهدف تقسيم العالم عن طريق الهيمنة.

إن نهاية الحرب هو السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية عن طريق القدرة والنمو من أجل تطوير آلية التصنيع بواسطة البحث العلمي والابتكارات العصرية قصد ربح ثمة رهانات وفضاءات جديدة تغاضت عنها الحرب إن لم تحققها الصدمة العسكرية. لكن تحول العالم وتطور التقانة لديه عن طريق الحاجة الاقتصادية للدول وتنامي تطلعات المجتمعات والتي كانت وما تزال تغذّي وتغيّر من هذا المنحى على حد سواء كونه أساسياً إن لم أقل مفصلياً بالمرة في تحديد أهمية الاقتصاد المسيطر : نهاية السياسة (الفرد، الحكم، الايديولوجيا) هو بداية المنطلق الاقتصادي (الوكالة، الثروة، التسويق). عالم ما بعد الحرب الباردة عمد على التقليص من الوازع العسكري بين (لعبة الردع أو الجانب التقليدي المكثّف للعلاقات الدولية).

هذا ما طور وحثّ على القبول بفكرة العاملين الاقتصادي والتكنولوجي. لكن السؤال المطروح هو: هل التوجه الاقتصادي بعد مرور الرأسمالية بأزمة مالية ونقدية خانقة جاء ليغير من توجهات الطرح العسكري بحكم أن الصراع اليوم لا يقوم على احتلال الأقاليم مجدداً، بل في كيفية الوصول إلى بواطنها وما تحمله من ثروات عن طريق الاتحادات المنشئة كالاتحاد الأوروبي، والنافتا بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، والتكتل الآسيوي بزعامة كل من الصين واليابان والشراكة الأورو متوسطية... في حين تنهار كيانات سياسية في العالم بالمقابل دون أن تتطور إلى دول قوية لكن بها خيرات وثروات طائلة من نفط وغاز ومعادن وبعد استراتيجي...الخ. فضلاً عن بروز العولمة الاقتصادية مع نهاية القرن الماضي على رأس النظام الدولي عن طريق منظمة التجارة العالمية بدءاً من عام ١٩٩٤ بدل من الغات. إن قلب لموازين القوى عن طريق الاقتصاد العالمي بعد صعود الصين وتحقيق نسبة النمو لديها والمقدرة بما يزيد عن ٧ ٪ يعود بها لكي تصبح قوة اقتصادية عالمية في المستقبل المنظور باعتبارها المنافس القوي للولايات المتحدة الأميركية. "وهذه كلها مؤشرات تبرهن عن الدور الفعال الذي أصبحت تضطلع به القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة. كما تبرهن على الصعود التنظيري على أن النظرة الماركسية التقليدية كانت، وما تزال، كما النظريات الاقتصادية في تفسير وتحليل سلوك الدول. فهي ترى أن الاقتصاد هو القوة المحددة والمحرك للسلوك السياسي، وهو السلوك الذي بات يميز العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة. فالطبقات والدول تستجيب آلياً للتغييرات الدولية، بناءاً على موقعها في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي"[١١]. والأبعد من ذلك، أن دولاً تراهن على التنمية الشاملة إلى درجة تطوير

(١١) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، (الرياض: جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، ١٩٩٧)، ص ١٨٥.

اقتصادياتها ما يسمح لها بالبروز أكثر على شكل دول قوية على مسرح الأحداث. لذا فالاقتصاد لا يمكن اختزاله في تطوير آليات القوة إن لم تكن هنالك حروب بدليل أن القوة المعاصرة Contemporary Power تقوم على الدخل والربح والتصدير. ومن هذا المنظور فإن الدول لا يمكنها أن تنقاد في غياب النمو الاقتصادي إلى دورة الحرب التي تكون محفزة لها في بعض الحالات على ذلك.

لذا فطابع الحرب يبقى نسبياً إن لم يعول عليه كثيراً في العقود القليلة المقبلة باعتبار أن القوة في حد ذاتها سوف ترتسم معالمها في ميادين أخرى وذلك يعود في اعتقادنا ربما إلى أكثر من ذلك بكثير. هذا ما يدعونا إلى التأكيد بأن التكنولوجيا أصبحت هي الأخرى من المحطات الرئيسية التي بات أمرها يتفاعل بموجب الاقتصاد بحكم أن الحضارة الصناعية تمس كلاً من البعدين التكنولوجي والتقني لدرجة أن أصبح التطور الاقتصادي نفسه يأخذ بنا إلى مجتمع ما بعد الصناعة Post-Industriel Society الذي أخذ منحى مجتمع المعلومات أو مجتمع الموجة الثالثة Third Wave Society. إن الاقتصاد المعرفي أصبح يقوم على الثروة العلمية واكتساب المعلومة لدرجة أن القوة أمست تحاكي كل المجتمعات إن لم أقل تحدياً كبيراً للدول نفسها والتي تراهن على القوة ومن وسط اقتصادياتها؛ أي بمعنى طبيعة المجتمع وثقافته هي المحفزة على انتشار كل من الثورتين ـ المعارف والمعلومات في العلاقات الدولية. "العلاقات الدولية تمر بفترات عصيبة منذ أكثر من أي وقت مضى في غياب التوازن الكوني من وجهة نظر إستراتيجية، عسكرية وإيديولوجية. في واقع الأمر إن العالم تغير وما زال في تغير مستمر بصفة متواصلة لكن بدون قاعدة ضابطة أخلاقياً وقانونياً وسياسياً. لكن القاعدة الواحدة الموجودة هي الاقتصاد. هل العالم موجود بين أيدي المسيّرين؟ إن موازين القوى أصبحت تقاس بالاستثمار، الادخار والاستهلاك. كما إن كلاً من التسويق والإشهار والاستهلاك قد غيروا من الكيفية الإجرائية باسم الاقتصاد الجديد. هذا الأخير يقوم على الإنترنيت والهاتف المحمول والاتصال اليومي(١٢)".

إن إعادة النظر في طبيعة النظرية الواقعية (الدولة والقوة) على أساس المصلحة القومية التي تقوم على خلفية الإيديولوجيا والتكنولوجيا باعتبارها محك التحول الذي فرض نفسه في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة. وقد يصبح لعامل السوق أثر كبير في تسويق ما تنتجه المؤسسة من سلع وبضائع عن طريق تطوير آلية الاقتصاد وما يفرضه على البحث العلمي والاكتشافات المتعددة المنحدرة منه في مجال التكنولوجيا تحديداً. وما الفائدة من شن حروب دون ترسانة عسكرية متأصلة ومتطورة ومتقدمة على كامل الجبهات على الأرض؟ "إذا كان السباق نحو التسلح السمة المميزة للحرب الباردة، تحت ذريعة أن الأقوى هو من يملك السلاح، فإن هذه المسلمة قد تجاوزها الزمن في عالم ما بعد الحرب

(١٢) H.Miloud. Ameur. Vision politique du monde: Entre évolution et échec. El Watan (du 23 août 2008).

الباردة. فهناك فرق شاسع بين من يملك السلاح ومن يملك تكنولوجيا صنع السلاح(١٣). وقد يركز الخبراء والمحللون الدوليون على ما مدى أهمية الطرح الاقتصادي وتفعيل آلياته عن طريق الثقافة والتكنولوجيا من أجل الوصول إلى تقانة عصرية تعرف كيف تصل إلى الأرباح والعوائد بإعادة هيكلتها في إدارة شؤونها ما يقوي نموها عن طريق التجارة الدولية أكثر من البقاء في مجال الحرب وحده. كما إن تقليص دور الدولة في زمن العولمة الاقتصادية كثيراً ما ألزم الاعتماد المتبادل بين الدول كضرورة حتمية في تسديد الرواتب وإحداث تعديلات هيكلية في التعليم والصحة والنقل والمواصلات. هذا ما يعزّز من مراكز الدولة والقطاع العام الذي تأثر بالقطاع الخاص كمنافس له بامتياز من جهة، وكمؤشر في ضبط الحالة الواقعية التي ضعفت بل تأثرت بموجبها العلاقات الدولية ذاتها بدليل أن الاقتصاد أصبح عاملاً مؤثراً على سلوكيات وسياسات الدول نفسها من جهة أخرى. كما إن خروج الواقعية من عزلتها في العالم المتقدم ضد العالم الخارجي رغم ما حققته من تداعيات وانتصارات قد يراهن بموجبها البعض على أنها نسبية بدليل أن انتشار الفوضى وحالة الاستياء السائدة في العالم اليوم تعود إلى تعفن العلاقات الدولية بعدما أصبح أمرها يحتاج إلى إعادة النظر فيها. كما أن الصراع القائم اليوم بات ثالوثياً ـ اقتصاد، تكنولوجيا، حضارة ـ خاصة بعدما تأثرت الدول جميعها باقتصاد السوق وصعود المادية على حساب الايديولوجيا التي راهنت على القوميات والتصورات الفلسفية الضيقة وأصبحت المصلحة القومية معرضة للخطر لا على أساس الانتماء فحسب، بل على أساس العمل والتخطيط والإنتاجية. هذا ما يعود بنا إلى طبيعة المفارقات ذاتها في النظرية الواقعية التي لم تعرف إلى ما مدى يمكن لطابع لقوة أن يكون وفي أي ميدان يسيطر باعتباره متغير أساسي بامتياز بحكم أنها غير ثابتة، بل متغيرة ومن حقبة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى وفقا لحاجات المجتمعات وتطورات الدول. لكنه لم تتنبأ الواقعية عموماً على أن توازن القوى يكون بين قطبين متصارعين، فضلاً على حدود هذا الصراع الذي كان يهدف إلى الهيمنة يقول سوفك (Sofka) بدلاً من تحقيق التوازن دون أن تلبي ما كانت تطمح إليه يضيف هذا الأخير، وذلك يعود إلى غياب الدينامية التي تحكم حركية القوة ذاتها. وبالرغم من الصعوبة البادية قي قياس القوة، فإن الواقعية لم تحدد حدودها بدءاً من القوى المتصارعة نفسها دون أن تحدد الأطراف المستهدفة في ذلك. وقبل الحديث عن القوة فلا بد من التأكيد على الردع الذي لم يتطرق له مورغنثو ؛ أي بمعنى مرحلة ما قبل القوة دون أن ننسى أن عامل القوة ومن طرف قوة أحادية شيء مبالغ فيه دون الوصول إلى ما بعد القوة لأن الأمر في هذه الحالة يعود بنا إلى الحديث عن قوة أخرى وهي قوة التعاون والتضامن والاندماج والشراكة وعمل القانون وفعل الأخلاق...

كما يوحي عامل القوة لدى مورغنثو إلى ربطه بعدم الاعتدال واللاتوازن في غياب الأرضية

(١٣) جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٣٦.

الصلبة التي تحكم طبيعة السياسة الدولية التي انتقلت من الصراع في إطار الحرب الباردة إلى الهيمنة فيما بعد الحرب الباردة : ما هي حدود هذه النظرية تجاه النظام الدولي المصاب بأحادية القطب المركزي بعد زوال القطب الآخر المضاد وتعدد الأقطاب الفرعية في كل من (أوروبا، آسيا، أميركا اللاتينية)؟ الأمر الذي يعود بنا في هذه الحالة إلى طبيعة الدولة نفسها التي فقدت السيطرة على مجتمعها بحكم تداخل فواعل ومتغيرات كالقطاع الخاص والسوق والتكنولوجيا... إلى جعلها تنقاد إلى الوراء. هذا ما فسح المجال الخارجي إلى التنافس والصراع الذي تغذّيه دولة واحدة دون باقي الدول الأخرى.

وإذا كانت الواقعية قد ذهبت إلى هذا الحد من الإحاطة والتفسير المحدودين للعلاقات الدولية، فإن ظروفها الخاصة حول الدولة وعلاقاتها بالعالم الخارجي جعلها تنقاد إلى مثل هذه التحاليل. وبالتالي تبقى هذه التحاليل نسبية بالمرة في دورة القوة بفضل إحكام السيطرة وفرض الهيمنة بعد إعلان الولاء لمنطق القوة ضد الآخر بهدف سحب البساط على باقي الدول الأخرى غير المهيأة لذلك. لكن نهاية وستفاليا عام ١٦٤٨ونهاية حرب الثلاثين عاما في أوروبا تمخض عنهما تفجير أولى نواة القانون الدولي العام في التنظيم الدولي. فضلاً على أن الأميركيين أرادوا تبني مواصلة هذا الطرح بمعنى الخروج من الضعف أمام الاستعمار الانجليزي الذي يعد رهن البحث عن القوة بداخل الغرب عامةً والولايات المتحدة الأميركية خاصةً، وذلك من خلال نقل العدوى من أوروبا إلى أميركا.

فالواقعية إذن تفسر حالة من الضعف الداخلي بحثا عن مصادر القوة الخارجية عن طريق صراع الأمم وتنافس الدول فيما بينها ؛ أي بمعنى ما عجز عنه القانون الدولي في تحقيقه يمكن عن طريق الحرب الوصول إليه باسم المصلحة القومية. إن احتماء السلالات الارستقراطية خارج مجالها الحيوي والمتزامنة بميلاد الأفكار القومية يدعو مورغنثو إلى المراهنة باتساع من قدرة الدولة عن طريق تكثيف للعسكريين والدبلوماسيين خدمة للملك. لأن السياسة الدولية تتوجب ضرورة التوقف عند الأخر إما بالتعامل معه جنباً إلى جنب أو بشن عليه الحرب من أجل القضاء عليه. كما جاء هذا الطرح من أجل إضفاء شيء من الفردية عليه (فردانية الدولة) مقابل أخلاقية البعث البشري وقداسة القانون الطبيعي والدعاوي الدينية الكنائسية في الإخاء والعدل والسلم والاستقرار لأن الملك مرتبط بما يربطه الحاكم بحكمه على رعيته والعالم الخارجي وإلا انقاد وراء ضربات الخصوم وتآمر المتآمرين وذلك كناية عن حالة التمزق التي عرفتها أوروبا (تقسيم بولندا ثلاثة مرات ١٧٢٢، ١٧٩٣، ١٧٩٥) عقب الثورة الفرنسية وحروب بونابرت التي تكللت بانعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥.

وعليه يمكن القول بأن النظام الدولي يبقى حبيس هذا التأطير الإيديولوجي دون توازن فعلي لمحددات القوة بدليل أنه ينمي الخلافات ويقوي النزاعات دون الوصول إلى مستوى

الكيفي الذي يترجاه العالم. إن الغياب العادل لتوزيع القوة يعود إلى أنظمة الدول ذاتها وليس إلى النظام الدولي الذي تأثر بها بحكم ثقافة الإقليم ووحداته السياسية التي راهنت على تضييق الايدولوجيا السياسية التي أعلنت ولاءها بأن القوة ما هي إلا لعبة في يد القوى العظمى من أجل المحافظة على المصالح القومية الضيقة، الأمر الذي أفقد من روح الإستراتيجية من أن تفي بشروطها وأدواتها وآلياتها وميادينها بهدف التوسيع من الرؤية والمعاملة والنتائج المحققة إيجابا تباعا. لكن تطورات الدولة القومية في أوروبا منذ معاهدة وستفاليا والتي تمخض عنها بموجب الثقافة السياسية المنحدرة منها وصولاً إلى إنشاء الحكم الديموقراطي قد أبعدها عن فكرة الحرب من داخلها لكي تتوجه بها على خارجها . كما ركز مورغنثو بالمقابل على أن توازن القوة يخضع إلى شيئين أساسيين هما: ١ ـ حصانة الحدود الجغرافية بالنسبة للدولة القومية، ٢ ـ State Nation شرعية السلالة الحاكمة. علما أن هذين الاتجاهين سارا في خطين متعاكسين من أجل إنشاء نظام دولي ما بعد الثورة الفرنسية لدرجة كسب العالم عن طريق التأثير فيه لا بحكم تنازع الأسر الحاكمة الارستقراطية فيما بينها من داخل أوروبا فحسب، بل فيما يتعداها من أقاليم وأراضي أخرى على خلفية تلافي الصراع والنزاع في القارة العجوز وتصدير ذلك إذا أمكن خارج حدودها من أجل ضبط لحركية هذا التوازن. ومن هذا المرتكز تبلورت فكرة الاستعمار التي سيطرت على ثلاث قارات منذ قرون خلت. وكنتيجة لذلك حاول مورغنثو ضرورة ربط حالة النظام الدولي بما طمحت إليه أوروبا فيما قبل وما هو مطلوب من الولايات المتحدة الأميركية فيما بعد. أي بمعنى أن القوى الجديدة هي التي تبادر بربط القيم والمضامين بالأنساق والسياقات باسم توازن القوى باعتباره الطريق الأنجع للوصول إلى تحقيق الغايات عن طريق الدعوة للمحافظة على السلم والأمن باسم الشرعية الدولية. وعلى هذا الأساس حاول توازن القوى أن يعطي بعداً جديداً للنظام الدولي ولو بشكل غير متفاعل مع كل القضايا في العالم ؛ إلا أن محلية الصراع ذاته هو الذي أملى خيارات توازن القوى وبحثاً عن سبل تحقيقها بحكم أن المخاض الذي عرفته أوروبا بدءاً من دخولها إلى العصر الحديث بدأ يطرح خطابات حول الفرد، الدولة، السياسة، القانون والاقتصاد الحر... وغيره من المواضيع التي انجذبت لها الرؤية وعدم الاتساق فيما بين خطوطها العريضة على ما هي عليه اليوم والتي تعد امتداداً لذلك وليس سابقة لها. لأن ما يعيشه العالم اليوم ما هو إلا إفرازات لتلك الرؤى والتفاسير للظاهرة الإنسانية في كل أبعادها، الأمر الذي جعلنا نتقيد بها رغم تناقضاتها وسلبياتها دون التفكير في محتوياتها ومضامينها مجددا ما يبحث عن المقومات والمكاسب المثلى بشكل جيد. لكن دعوة الحلف المقدس (روسيا، بروسيا، النمسا) يصب في هذا المنحى دون تقسيم أوروبا مجدداً إلى دويلات أو القبول بإغارة دولة على أخرى (أوروبا الوسطى والغربية). وخوفاً من الوقوع

في ذلك، دعا مورغنثو إلى إنشاء حكومة عالمية بواسطة أخلقة العلاقات الدولية باسم الأمن والسلم الدوليين وحل نزاعاته وصراعاته الدولية بالطرق السلمية بإيعاز من تكريس لسلطتي كل من القانون والتنظيم الدوليين ما لم يتحقق على أرض الواقع، أي بما يصطلح عنه The World Policy is the global Pattern of Structures and Process for Conducting and Resolving Conflicts and Making and Implementing Rules(١٤). ولربما ما كان مورغنثو يقصد من وراء ذلك أوروبا والعالم الآخر من أجل تحقيق توازن القوى كونه يستشهد بالحروب التي قادها بونابرت على خلفية تأسيس نظام دولي يقوم على القوة العسكرية بهدف إخضاع العالم الخارجي لصالح الملكيات المطلقة. كما عمل هذا الاتجاه على تغذية من وراء ذلك طبيعة الصراع الداخلي بين شرعية السلالات الحاكمة والمبادئ القومية الليبرالية التي لجأ إليها البريطانيون تحديداً من أجل الوصول إلى تحقيق توازن القوى. وأخيراً يمكننا طرح السؤال التالي : إلى أي مدى يساهم الأفراد في صناعة المجتمعات (مورغنثو)؟ ما هي طبيعة المجتمعات في النهوض بالدول؟ وهل كل الدول قادرة بمفردها أم مجتمعة مع غيرها على بناء المجتمع الدولي؟ إلى أي حد يمكن اعتبار توازن القوى أن يهتم بالدول المبادرة له من أجل تحقيق مصالحها على حساب الآخرين؟ حقا إن معطيات القرن الثامن عشر ليست هي نفسها معطيات القرن التاسع عشر وبالمثل يقال عن تلك التي عرفها القرن الماضي مقارنة بما جرى عليه الحال في مطلع القرن العشرين قياساً بالقرن الواحد والعشرين والتي تقوم على حزمة من القدرات والإمكانات في توازن القوى في إطار العلاقات الدولية خاصة بين الأطراف المتحالفة وتلك التي هي خارجة عن التحالف بتحالفها المضاد. علما أن ظروف وملابسات أوروبا خصوصاً وطموحات الولايات المتحدة الأميركية في اقتفاء أثر ذلك لكن بطرق أكثر عصرية هي التي أملت منطق ما يسمى بتوازن القوى خوفاً من اندثارها الداخلي وحفاظاً على مصالحها القومية بربطها بالسياسة الخارجية.

خاتمة

إن الصراع الذي زكته الطبيعة البشرية في حب الذات جعل من بناء ثمة لتصورات ضيقة بحكم تلاشيها أو إضعافها حين دخولها المواجهة. لذلك انقادت الدول وبإلحاح من هذا الطرح أن تفرض سياستها الخارجية إما بتصدير ضعفها أو بفرض لقوتها. ومهما يكن من أمر فإن الحرب تعد وسيلة في هذه الحالة للوصول إلى ما عجزت عن تحقيقه السياسة يقول كلاوزفيش. ومن هذا المنطلق يبقى العالم وعلاقته بين دوله يطغى عليهما شيء من الفوضوية والانسداد في الأفق لأن ما بعد الحرب أو قبلها هو السلم الذي يطمح إليه العنصر البشري مهما كانت ثقافته وأصوله العرقية والإثنية والطائفية والدينية. إنه رمز

(١٤) Seyom Brow, International Relations in a Changing Global System, (Westrvies Press, 1992), p6.

لتخليص العالم من تناقضاته ومفارقاته التي طالت الدول وعلاقاتها والمجتمعات وصلاتها. وإذا كانت الواقعية كباقي النظريات الأخرى التي جاءت لتحليل العلاقات الدولية دون تفسيرها فإنها تتماشى مع النهضة والرقي الغربيين في إحكام القبضة الفولاذية على العالم. لذلك من الضروري إذن ربط هذا الاتجاه بكامل الاتجاهات المعرفية والعلمية والتكنولوجية التي كان وما زال يعرفها الغرب تحديداً. وإذا كانت الواقعية تدعو إلى الحديث عن الدولة والمصلحة القومية وتوازن القوى، فإن ذلك ما يدعو إلى جر العالم ودوله باسم العلاقات الدولية إلى المنظومة الغربية التي تفضل الحرب وليس السلم، القوة بدل الأخلاق والنزاع دون القانون... لأن العالم في اعتقادها ومن تصور منظريها لا يتوافر على نفس القوة ويضاهيها في الوزن والمجابهة الفعلية على أرض الواقع. ومن هنا تحاول الواقعية التنظير من خلال هذا البعد عن كبح جماح الأعداء كوسيلة من أجل فرض السيطرة والهيمنة التي تبقى نسبية بحكم المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري التي لا طائل من ورائها بحكم ما تغذّيه من عدوانية هي في منأى عنها على المستوى البعيد المدى. ورغم ما حققته الواقعية من نجاحات رغم النقائص والسلبيات التي اكتنفتها ؛ إلا أنها ومن هذا المنطلق ستصنع ضدها أقطاب معادين لها بحكم أن حدود المناورة هشة ورخوة إذ لا تبقي ولا تذر للدول الأخرى مجالاً آخراً غير مجال الحرب بهدف استدراجهم إليها من أجل فرض للقوة أكثر عن طريق التسلح والتسابق عليه. فضلاً عن تطوير الاقتصاد عن طريق الاستثمار بواسطة الشركات العسكرية والأوساط المالية العالمية التي تساهم في صناعة الأسلحة ليتم بيعها للدول من أجل إثارة الحروب وتزكية النزاعات في العالم. وأخيراً وليس بآخر فإن الواقعية قد تحمل إلى غاية هذا الحد شيء من الواقع السياسي الذي تباركه الدول ولا تتعاطاه المجتمعات بحكم ما مدى ضعف وهشاشة النسيج الدولي للعلاقات السياسية في ظل القطبية الأحادية التي تولدت عن الحرب الباردة والتي تحاول صناعة سيناريو جديد في ظل تنافس الأقطاب الجديدة الأخرى بحثا عن المصلحة الوطنية وتوازن القوى من الداخل في ظل غياب ما يعكس الخارج وتحولاته الذي أصبح الأمن ربما وحده يأخذ منها في البحث عنه ما لا يضمن لها الاستفادة من الماضي في إحكام قبضتها على واقع يفتقد إلى شيء من الحكمة مع مجيء دونالد ترامب بعد أوباما نحو مستقبل مفتوح على الاحتمالات ؛ أي بمعنى ما فشل فيه آل بوش؛ إلا أن مجيء ترامب إلى البيت الأبيض عن طريق المحافظين الجدد يهدف إلى بناء معادلة أخرى في هذا الصرح ومن موقع الولايات المتحدة الأميركية كقوة عالمية تريد الهيمنة أكثر من نظيراتها من الدول لكن بعيدا عن مستوى العالم الآخر فيما يحتاجه بمزيد من التضامن والتعاون والشراكة كمنطلق لتعميق للشروخات والفوارق والتناقضات بين الدول والمجتمعات والثقافات بحثا عن حلول توافقية من داخلها باتجاه مصيرها المشترك ❑